



الانتقام من الناشطين السلميين

السفارة السودانية بطرابلس، ليبيا تحتجز أحد قادة المظاهرات السلمية ضد انقلاب البرهان-حميدي أكتوبر 2021

19 مايو 2025

تلقي المرصد السوداني لحقوق الإنسان معلومات موثوقة تؤكد أن طاقم السفارة السودانية في طرابلس، ليبيا، قام باحتجاز المواطن السوداني محمد آدم أرباب، المعروف بـ"توباك"، الذي ذهب إلى السفارة لاستخراج جواز سفر. وتشير معلوماتنا إلى أنه تعرض لمعاملة عنيفة تثير مخاوف جدية بشأن سلامته الجسدية والنفسية.

تجدر الإشارة إلى أن توباك كان قد تقدم في نوفمبر 2024 بطلب لجوء لدى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وبذلك فهو تحت الحماية الدولية وليس من حق أي جهة إلقاء القبض عليه أو ترحيله قسراً إلى السودان، البلد الذي من المحتمل أن يتعرض فيه للاضطهاد.

يعرب المرصد عن إدانته واستنكاره الشديد لهذا التصرف غير القانوني وغير المبرر من قبل بعثة دبلوماسية يفترض فيها احترام القانون الدولي والكرامة الإنسانية.

موجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 (المادة 29-31)، فالسفارة لا تملك صلاحية قانونية لتنفيذ الاعتقالات أو ممارسة صلاحيات إنفاذ القانون، وبالتالي لا تملك أي صلاحيات لاحتجاز الأفراد، سواء داخل مبنى أو خارجه.

وعليه، فإن قيام طاقم السفارة السودانية في طرابلس باحتجاز مواطن سوداني، حتى وإن كان مطلوباً في قضية جنائية، يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (1961)، المادة 41 (فقرة 1)، التي تنص على أن على أعضاء البعثة احترام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، المادة 9 (فقرة 1): "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً".

يحمل المرصد السوداني لحقوق الإنسان السلطات السودانية المسؤولية الكاملة عن سلامة السيد محمد آدم أرباب، ويطلب بإطلاق سراحه فوراً ودون شروط. كما يؤكد المرصد عزمه متابعة هذه القضية بكل الوسائل القانونية والإعلامية المتاحة.

خلفية القضية

في 13 يناير 2022، أعلنت الشرطة السودانية عن مقتل العميد شرطة علي بريمة بطعنات أثناء مظاهرات سلمية مناهضة للانقلاب العسكري في أكتوبر 2021، قرب القصر الجمهوري بالخرطوم. ووجهت لاحقاً اتهامات إلى أربعة من أبرز الناشطين السلميين الشباب، من بينهم محمد آدم أرياب (توباك).

بدأت المحاكمات وسط اهتمام واسع من منظمات حقوق الإنسان ومحامين بارزين تولوا الدفاع عن المتهمين. غير أن اندلاع الحرب في أبريل 2023 أدى إلى توقف هذه المحاكمات. وبعد الهجوم على سجن الهدى، أطلق سراح جميع السجناء، ومن بينهم توباك، يوم 22 أبريل 2023.

رغم ذلك، أعلن توباك وأسرته ومحاميته لاحقاً استعداداه لتسليم نفسه عند توفر ظروف محاكمة عادلة وأمنة، وأعربوا عن مخاوفهم الجدية بشأن سلامته في ظل التهديدات التي تلقاها سابقاً.

في 16 مايو 2023، اعتقل توباك مجدداً في مدينة ود مدني برفقة زميليه أحمد الفاتح (المنه) وأحمد بشري (كتح)، على يد قوة ترتردي زي قوات الاحتياطي المركزي، ثم أطلقت السلطات سراحه. أُعيد اعتقاله مرة أخرى في 13 أغسطس 2023 بمدينة عطبرة، ونُقل إلى سجن الدامر، حيث وردت تقارير عن تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك تقييده بالأصفاد رغم إصابته بجروح تنزف.

غادر توباك السودان بحثاً عن الأمان والحماية الدولية، وهو ما يندرج ضمن حقه الأصيل في طلب اللجوء بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 (المادة 1).